

## العراق

## العبادي «يكنس» في شوارع كربلاء: تحالف انتخابي مع الصدر؟

## 100 مليار دولار خسائر احتلال «داعش»

كشف رئيس الوزراء حيدر العبادي، عن الخسائر التي تكبدها العراق خلال ثلاث سنوات من سيطرة تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من البلاد.

وفي تصريح صحافي، في محافظة كربلاء، قال إن «خسائر العراق تضاعفت إلى أكثر من مئة مليار دولار، وهي كلفة التدمير الاقتصادي والبنى التحتية، فقط»، مضيفاً أن «العملية التي تقوم بها القوات الأمنية حالياً ليست في مناطق سيطرة التنظيم، بل هي مناطق صحراوية كبيرة ومفتوحة وتحتاج إلى تطهير».

(الأخبار)

الحشد الشعبي»، تحت شعار «الإصلاح وحصر السلاح بيد الدولة».

بدورها، فإن مصادر العبادي تشيد بتصريحات الصدر الأخيرة، ومواقفه الداعمة للعبادي، منذ معارك «قادمون يا نينوى»، مفضّلة في حديثها إلى «الأخبار» الابتعاد عن حديث «التحالفات الانتخابية»، فالوقت لا يزال مبكراً للحديث عنه. وتلغى المصادر إمكانية إبرام هكذا «تحالف»، في الانتخابات أو تحت قبة البرلمان، استناداً إلى «تقارب وجهات النظر بين الطرفين» من جهة، و«العمل على تشكيل كتل نيابي كبير وحكومة قوية» من جهة أخرى.

وتفسر المصادر خيار الصدر نظراً إلى وضع تياره «المفتقر إلى تمويل»، وحاجته إلى «حليف قوي». فقرارات الصدر الأخيرة بإغلاق «الهيئة الاقتصادية»، ومنع مقزبية والمحسوبين عليه من «ممارسة أي عمل تجاري أو اقتصادي»، بعد تزايد الشكاوى عن تورطهم بعمليات فساد. وتنتقل المصادر أن الواقع الحالي «دفعه لفتح باب التمويل، من دون الإفصاح عن شكله أو مصادره».

بتحقيق تحالف انتخابي، مع التيار الصدري، بهدف خوض الانتخابات بقائمة واحدة»، مضيفة أن الطرفين لم يتفقا على مرحلة «ما بعد الانتخابات»، ومن ضمنها «تشكيل الحكومة المقبلة»، والتي يُرَجَّح أن يكون العبادي رئيسها أيضاً. وتؤكد مصادر «الأخبار» أن «مجلس شورى الدعوة» يحضّر لـ «طبخة انتخابية»، بعد استكمالهم «قراءة مزاج الشارع العراقي»، مشيرة في السياق عينه، إلى أن «شورى الدعوة» في صدد إرسال كتاب إلى «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق»، يطالب بـ «منع تسجيل أي كيان سياسي يحمل اسمه في الانتخابات»، في خطوة استباقية لقطع الطريق على الأمين العام لـ «الدعوة» (رئيس الوزراء السابق) نوري المالكي، إذ ما قرر الانشقاق عن الحزب، أو الدخول في تحالف خارج «إجماع إرادة شوري الحزب»، وهو خيار مطروح لدى المالكي، إذ تلمّح مصادر. في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن «خيارتنا مفتوحة».

هذه «المفاوضات» يقودها «عزّاب جديد»، استعان به الصدر بعد فشل جميع من خولهم واستعان بهم، وكان آخرهم نجل شقيقه الأكبر أحمد الصدر. وترفض المصادر الكشف عن هوية «الوسيط»، وهو أمر استنفر «الهيئة السياسية» الخاضعة بـ «التيار»، و«كتلة الأحرار» (الكتلة النيابية التابعة لـ «التيار»). وخاصة أن الصدر، خلال الفترة الأخيرة، نقل اجتماعاته ولقاءاته السياسية إلى كربلاء بدلاً من النجف أو بغداد. وبالرغم من تلميح أكثر من مصدر إلى أن «العزّاب/ الوسيط» هو جعفر الصدر (أخو زوجة مقتدى، وابن مؤسس «الدعوة» محمد باقر الصدر)، إلا أن مصادر الصدر، «تنفي نفيًا قاطعاً وجود عزّاب أو وسيط»، معتبرة في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الرجلين ليسا بحاجة إلى أي وسيط، فالاتصالات الثنائية بين الرجلين لم تنقطع».

ولفتت المصادر إلى أن العبادي في صدد تقديم «عرض» للصدر، يرتكز على منح «سرايا السلام» دوراً أكبر في الأجهزة الأمنية، في مرحلة «ما بعد داعش»، ما يفسر تصريحات الصدر المتكررة عن حلّ «السرايا»، ودمجها بالجيش العراقي بعد انتهاء المعارك، فضلاً عن «تقييد

مستثمراً ارتفاع رصيده في الشارم العراقي. يحرص حيدر العبادي على تكريس صورة تفاعلية مع الشرائح المختلفة، من شأنها أن تساهم في «تقوية» أوراذه قبيل الانتخابات البرلمانية المقبلة. أمس، كانت مدينة كربلاء منصة جديدة لظهور العبادي مواطناً عراقياً يكنس الطريق، مجتمعاً - في وقت لاحق، بمقتده الصدر. وسط حديث عن «تحالف» مرتقب بينهما

بغداد - محمد شفيق

في صورة لم يعدها العراقيون، أطلّ رئيس الوزراء حيدر العبادي، من كربلاء، كموطن يكنس شوارع المدينة، عقب انتهاء مراسم زيارة أربعين الإمام الحسين. طوال اليومين الماضيين، تصدرت «مكسنة» العبادي اهتمامات العراقيين، على شبكات التواصل الاجتماعي، ليربطها عدد من الناشطين بخطابه الأخير حول «مكافحة الفساد»، واصفين العبادي بـ «كانس الفساد عن الدولة».

من كربلاء، حيث ظهر العبادي «مواطناً»، عاد لاحقاً ليظهر من موقعه رئيساً للحكومة الاتحادية، مطلعاً على مجريات الزيارة المليونية (بلغ عدد الزوّار حوالي 15 مليون زائر)، ومجتمعاً بممثلي المرجع الديني علي السيستاني، عبد المهدي الكربلائي وأحمد الصافي.

ما كان لافتاً في زيارة العبادي «المفاجئة»، لقاؤه بزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر. ووصف عدد من المعلقين ما جرى بأنه «أكثر من لقاء سياسي عابر، وأقل من اجتماع»، مستندين - في تحليلهم، إلى «هالة الغموض والسرية، التي أحاطت باللقاء»، وخاصة أن مكتبي العبادي والصدر لم يصدر عنهما أي بيان أو توضيح. معلومات «الأخبار»، تشير إلى أن «العبادي مكلف من حزب الدعوة

## نوري وانتخابات

الجنوب السوري. ورحب البيان بمذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها في الثامن من تشرين الثاني في عمان، بين الأردن وروسيا والولايات المتحدة، بشأن «اتفاق الجنوب». وأكد على أن مراقبة هذا الاتفاق سوف تستكمل عبر مركز المراقبة في عمان، بمشاركة فرق خبراء أردنية وروسية وأميركية. وأشار إلى أن هذه المذكرة سوف تعزز تنفيذ بنود الاتفاقية، بما في ذلك «تضمين تحييد كل القوى الخارجية والمقاتلين الأجانب من المنطقة، لضمان استقرار السلام».

وتركز النقطة الأخيرة على المطالب الإسرائيلية - الأردنية الخاصة حول الاتفاق، والتي تنصوي على انسحاب مقاتلي حزب الله وأي قوات إيرانية وعراقية، من مسافة محددة عن حدود الأردن والجولان المحتل. وكانت هذه النقطة مثار اهتمام إسرائيل التي بدت غير راضية عن مضمون اتفاق «تخفيف التصعيد» المعلن، إذ كثفت نشاطها الدبلوماسية مع موسكو وواشنطن، لضمان مراعاته مصالحها هناك. واستجلب الحديث عن مذكرة التفاهم الجديدة استجابة إسرائيلية سريعة، إذ أعرب وزير التعاون الإقليمي تساحي هنجبي، عن وجود «شكوك» تجاه الاتفاق، مضيفاً للصحافيين إنه «لا يحقق مطلب إسرائيل الذي لا لبس فيه، بالتحديث تطورات تاتي بقوات حزب الله أو إيران إلى منطقة الحدود في الشمال». في موازاة ذلك، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، قوله إن روسيا وافقت على «العمل مع النظام السوري على إبعاد قوات مدعومة من إيران إلى مسافة محددة» من هضبة الجولان المحتلة، فيما لم تعلق موسكو حول هذه النقطة.

(الأخبار)



وترامب «ناقشا أهمية مناطق تخفيف التصعيد التي تم التوصل إليها، في تخفيف العنف وإيصال المساعدات، وإنفاذ وقف إطلاق النار». واستعرضا اتفاق «تخفيف التصعيد» الخاص بمنطقة

لعدم شعوره بجدوى للمواجهة في حينه مع السيسي الذي كان أشبه بـ «مخلص» بعد عزل الرئيس محمد مرسي.

كذلك، أثار إعلان على الترشح للرئاسة كثيراً من الانتقادات حتى من قبل هؤلاء الذين لا يؤيدون السيسي، لكنهم لا يؤيدون علي في الوقت نفسه. فهؤلاء يعلمون أن فرص علي ضئيلة جداً إن وصل إلى الانتخابات وشارك فيها بالفعل، وكان هجومهم قائماً على غياب مساحة الحرية التي يمكن لعلي التحرك خلالها، فلا إعلام سيسانده ولا أمن سيحميه ولا أحزاب تدعمه. يبقى أن ذلك كله لا يتعدى كونه كلاماً أولياً، فترشح علي من عدمه تحسمه قدرته على جمع توكيلات 25 ألف مواطن من 15 محافظة، أو 20 عضواً من مجلس النواب وذلك بحسب المادة 142 من الدستور. وقطعاً ستكون مسألة حصوله على توافق نواب البرلمان صعبة للغاية، إذ إن غالبية أعضاء البرلمان تنتمي إلى جبهة «دعم مصر» المؤيدة للسيسي، التي دعمت من قبل مسألة اقتراح تعديل مدة الرئاسة في الدستور لتصبح ثماني سنوات بدلاً من أربع، قبل أن تختفي هذه المسألة كلياً من البحث بلا مناسبة.

ترشح في مواجهة السيسي في انتخابات 2014، أي أن من الصعب اعتبار ترشح علي «تمثيلية» أو «خدمة» للنظام، وخصوصاً أن الظروف تغيرت عن تلك التي كانت تسود قبل ثلاث سنوات. كما أن علي نفسه انفك عن الاستحقاق السابق



## تقرير

## البحرين تحاكم معارضيها بتهمة «التخابر مع قطر»

أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة في الخارج من شأنها إضعاف الثقة المالية بالملكة والنيل من هيبة المملكة واعتبارها».

يُذكر أن الشيخ سلمان كان قد أوقف في عام 2014، وحكم عليه في تموز 2015 بالسجن لأربعة أعوام بعدما أُدين بتهمة «التحريض» على «بغض طائفة من الناس»، وإهانة وزارة الداخلية. وقررت محكمة الاستئناف زيادة المدة إلى تسعة أعوام بعدما أدانته أيضاً بتهمة «الترويج لتغيير النظام بالقوة»، قبل أن تقر محكمة التمييز في خطوة نادرة خفض العقوبة إلى أربع سنوات.

(رويترز)

والنيل من هيبتها واعتبارها في الخارج».

ولفت البيان إلى أن «النيابة العامة استدعت الشيخ سلمان وقامت باستجوابه ومواجهته بالأدلة» في ضوء تحقيقات تجريها حيال اتصالات تقول إنها جرت بين سلمان ومسؤولين من قطر قبيل بدء التظاهرات عام 2011.

وبالإضافة إلى التهمة الأخيرة الصادرة بحق الشيخ سلمان ومساعديه، فإن السلطات البحرينية تتهمهم أيضاً بـ «قبول مبالغ مالية من دولة أجنبية (قطر) مقابل إمدادها بأسرار عسكرية ومعلومات تتعلق بالأوضاع الداخلية بالبلاد، وإذاعة

في استثمار للأزمة الخليجية مع قطر، استغلّت سلطات البحرين الموقف وأصدرت نيابة النيابة أمس حكماً على زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، بتهمة «التخابر مع قطر».

وقالت النيابة في بيان إن «الشيخ سلمان ومساعديه حسن سلطان وعلي مهدي علي سيمثلان في 27 تشرين الثاني أمام المحكمة الجنائية الكبرى»، مضيفة أنهم «سيحاكمون بتهمة عدة، بينها خصوصاً التخابر مع دولة قطر من أجل القيام بأعمال عدائية داخل البحرين والإضرار بمركزها الحربي والسياسي والاقتصادي ومصالحها القومية